ثم دفع بانه قد جرت عادته باعتباره بين المعطوف عليه وبين ما
وخله النفي من المعطوف ذكر في قوله تعالى ان يقاتلوكم يولوكم الادبار
ثم لا ينصرون ان ثم للدلالة على بعد ما بين توليهم الادبار وكونهم
ينصرون وكذا ما قيل من ان التفاوت يفهم من كون احدهما
مامورا به والآخر منهيا عنه سواء كان العطف بثم او بالفاء او بالواو
لان المراد ان في كلمة ثم دلالة على ذلك من حيث كونه في الاصل
للتراخي ولا كذلك الواو والفاء والامر والنهي حتى لو علم ذلك
بدلالة العقل على انا نقول ان المراد ان كلمة ثم يدل على كونها كذلك
في حد ذاته مع قطع النظر عن تعلق الامر والنهي تأمل فان هذه المواضع
من امهات معاضل اي مغلقات الكشاف قوله وقيل فعلى هذا
كلمة ثم ظاهرة ولم يتعرض ان المراد بالناس ح قريش كما في الكشاف
اشارة الى انه محمول على ظاهره اعني الجنس او العهد تكلف والمعنى
من حيث افاض الناس كلهم قديما وحديثا من لدن آدم مرض هذا
الوجه لانه لا يبقى لقوله من حيث افاض الناس فائدة الا الايضاح
قوله والمعنى اي على هذه القراءة يعني كلمة ثم ح للاشارة الى بعد ما بين
الافاضة من عرفات والمبالغة عنها لان معنى ثم افيضوا ثم لا تخالفوا
عنها لكونها شرعا قديما قوله من جاهليتكم او المقصود منه ابدا الجامع
بين المعطوف والمعطوف عليه اعني افيضوا في النهاية والجاهلية
الحالة التي كانت عليها العرب قبل الاسلام من الجهل بالله ورسوله
وشرايع الاسلام والمفاخرة بالانساب والكبر والتجبر وغير ذلك وليس المراد
منها الذنوب التي صدرت قبل الاسلام على ما وهم قوله اذا قضيتم بمعنى
فضيتم او تمم والمناسك جمع منسك بمعنى العبادة ومحاسن ايامهم
الضمير للعرب والآباء قوله بجعل الذكر ذاكرا لان التقدير كذكر اشد
ذكرا والتميز في معنى الفاعل اي او اشد ذكره والضمير للذكر المتقدم
وقد جعل للذكر ذكرا فيكون ذاكرا قوله او على ما اضيف اليه بناء على مذ

بناء على مذهب الكوفيين المجوزين للعطف على الضمير المجرور بدون
اعادة الجار نص في السعة واما عند البصريين فلا يجوز ذلك في السعة
ولكونه مبنيا على مذهب ضعيف مخالف للقياس كان الضمير المجرور
كبعض الكلمة لكون الضمير متصلا كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد
على ما صرح به المص وصاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى
تساءلون به والارحام وحكم بضعف هذا الوجه وفيه اشارة الى
دفع المخالفة بين كلامي الكشاف حيث جوز ههنا على ضعف وهو
لا ينافي المنع منه على المختار ولذا قال فيما سياتي ليس بسديد
واما ما قيل من ان المنع انما هو فيما اذا كان الجار حرفا لان اتصاله اشد
ولذا جاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الجملة وان لم يجز
بين الحرف ومجروره وان الاضافة ههنا في حكم المنفصل لكونه فاعل
المصدر وان المراد العطف من حيث المعنى واما بحسب اللفظ فهو عطف على
مضاف معطوف على الذكر اي او كذكر قوم اشد ذكرا فلا يخفى ضعفه
اما الاول فلان الفرق المذكور مع عدم كونه موثوقا به ولذا لم يوجد
في الكتب المعتبرة غير مفيد فان عبارة الكشاف فيما سياتي نص
في عدم الفرق واما الثاني فلان الاضافة معنوية فكيف يحكم بكونها
في حكم الانفصال وكونها فاعلا في المعنى يؤكد الاتصال واما الثالث
فلان حرف الجر مع اصالته لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في الله لافعلن
نص عليه الرضي فكيف يعمل الاسم المضاف بتقدير حرف الجر قوله
وذكرا من فعل المذكور اي من المبني للمفعول بناء على ان المفضل عليه
اباءكم ومعنى كون المصدر من الفعل المبني للفاعل والمفعول ان الواضع
وضع المصدر للحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ووضع
الفعل للحدث المنسوب الى محله او ما يقوم مقامه نص عليه الرضي
في بحث المصدر فالمصدر وان كان اصلا للفعل من حيث النسبة
الى المحل او ما يقوم مقامه فرع له ولذا يعمل لاجل المشابهة فمعنى كونه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)